السياحة في انتظار روشتة علاج؟

كانت السياحة وستظل على الدوام تلك الصناعة المتجددة دوماً، كونها تعتبر نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً متكاملاً، لما تلعبه من دور اقتصادي ذي أهمية، ولما تسهم به من زيادة في مستوى الدخل الوطني وزيادة إيرادات البلاد من العملات الصعبة.

لقد أصبحت السياحة اليوم مورداً اقتصادياً هاماً تقوم عليه اقتصاديات الدول التي استنفرت كل طاقاتها وامكانياتها للنهوض بهذا القطاع، غير أن الوضع في بلادنا يختلف تماماً، فعلى الرغم من المقدمات والعناصر السياحية الغنية والفريدة التي تتمتع بها اليمن، إلا أن الحركة السياحية الدولية الوافدة خجولة جداً، كما أن الايرادات السياحية تتسم بالضعف والتدني!

الصورة بالكلمات غيرها بالأرقام فالأرقام أكثر وقعاً وتعبيراً حيث تشير لغة الأرقام الى أن حصة اليمن لا تتجاوز ٠،٠١٪ من اجمالي حركة السياحة العالمية عام ٩٧م فيما لم تتجاوز الايرادات السياحية الدولية، الى اليمن في أفضل حالاتها ٠،٩٨٪ من اجمالي الايرادات السياحية الدولية لإقليم الشرق الأوسط.

وهو مايتطلب منا وضع اليد على الجرح مهما ارتفع صوت الألم!

التحقيق التالي يكشف بعض التفاصيل..

تحقيق/محمد عبدالله السيد

إمكانات سياحية هائلة وعائدات خجولة.. ما الحكاية؟

مطهر تقي

إحداث تنمية سياحية شاملة بداية الطريق

نبيل الفقيه

سياحتنا تحتاج الى علاج فاعل لا مهدئات

تمتلك بلادنا عناصر ومكونات المنتج السياحي لجميع أنواع السياحة، فمن حيث المقومات الطبيعية، نستطيع القول أنه بسبب موقع اليمن، وطبوغرافيته المتنوعة ومساحته المترامية الأطراف «٥٥،٠٠٠كم٢» وظروفه المناخية المتنوعة كل تلك الخصائص تؤهل الجمهورية اليمنية لامتلاك الامكانات السياحية المذهلة لتصبح مقصداً سياحياً هاماً في إقليم الشرق الأوسط، فالجبال والشواطئ والهضاب والصحارى والجزر.. تتوزع في عدد خمسة أقاليم جغرافية تشكل مجتمعة أو منفردة عرضاً ومنتجاً سياحياً غاية في الأهمية، يعول عليها الاقتصاديون بإكساب قطاع السياحة عناصر قوة ودفع نظراً لما يمكن أن يتكون منها من أنماط السياحة المختلفة كالسياحة البحرية وسياحة الغوص والسياحة الصحراوية والجبلية والبيئية والسياحة العلاجية.

حيث تمتلك بلادنا ساحلاً بحرياً طويلاً يمتد لنحو ٢٥٠٠كم الى جانب عدد كبير من الجزر تصل الى ١٨٣ جزيرة.

وتعتبر السياحة الثقافية والتاريخية نوعاً هاماً من أنواع السياحة التي تزخر بها اليمن ومواقعها المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية، ولا شك أن هذه المقومات تتكامل مع المقومات الطبيعية- البيئية للسياحة لتشكل لوحة سياحية جذابة ورائعة لمنتج سياحي قلما نجد له نظيراً في دول المنطقة.

متواضع!

على الرغم من تلك المقومات السياحية التي تتمتع بها اليمن، والتي تفوق فيها عدداً كبيراً من الدول إلا أننا نجد مستوى الحركة السياحية الدولية الوافدة وكذا العائدات السياحية متواضعة جداً كما أن الوضع السائد يشير الى تذبذب كبير في عدد الزيارات الدولية الوافدة خلال الفترة من «١٩٩٠-٢٠٠٠م»، فعلى سبيل المثال بلغت عدد الزيارات السياحية الوافدة عام ٢٠٠٠م نحو «٧٢٨٣٦» زائراً، بعد أن كانت في عام ١٩٩٠م «٥١٨٤٩» سائحاً في حين كان عام ١٩٩٨م عام الذروة للسياحة الدولية الوافدة الى اليمن، حيث بلغ عدد الزوار «٨٧٦٢٧» زائراً دولياً ثم تراجعت في عام ٩٩م الى «٥٨٣٧٠» زائراً.

لكن خلال عام ٢٠٠٣م بدأت السياحة اليمنية تستعيد عافيتها من جديد فحققت أرقاماً سياحية لم تحققها من قبل حيث بلغ عدد السياح الوافدين عام ٢٠٠٣م الى ١٥٤ ألف سائح، نسبة كبيرة منهم من السياح العرب ولاسيما السياح الخليجيين والعديد من المغتربين اليمنيين، كما ارتفعت العائدات النقدية من السياحة الوافدة من ٤٥ مليون دولار عام ٩٣م الى ١٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣م.

ومع ذلك يظل نصيب بلادنا من عدد الزيارات السياحية الدولية أقل بكثير مما ينبغي أن تكون عليه!

وضع اليد على الجرح!

● الأخ/نبيل الفقيه- وكيل وزارة الثقافة والسياحة لقطاع السياحة كان أكثر صراحة في حديثه عن الواقع السياحي فوضع يده على الجرح مؤكداً ضرورة توفر العلاج حيث يقول الفقيه:

لقد اتسم الجهاز السياحي منذ قيام الوحدة بعدم الاستقرار، فعند تحقيق وزارة الوحدة في ٢٢مايو ٩٠م ضمت أول حكومة للوحدة متخصصة بشئون السياحة، وكان يعول على هذه الوزارة أن تؤدي دورها في التخطيط وقيادة النشاط السياحي، إلا أن العمر القصير للوزارة حال دون ذلك، الأمر الذي أدى الى عدم ارتباط قيامه بأي تشريع سياحي يذكر.

وفي ٩١م تم إنشاء وزارة الثقافة والسياحة مع بقاء الجهاز السياحي الرسمي السابق «وزارة السياحة» دون تحديد هوية وآلية للفترة من ٩١-٩٣م وقد أدى ذلك الى عدم اقتران عمله بأي نشاط أو تشريع سياحي منظم، تم إنشاء وزارة السياحة والبيئة عام ٢٠٠١م ثم وزارة الثقافة والسياحة فيما بعد.

نفس الوضع يكاد ينطبق على وضع الهيئات العاملة في المجال السياحي حيث أدى ذلك الى عدم استقرار الإدارة السياحية، وولدت جملة من المعوقات كما تسببت في انعدام تراكم الخبرة لدى العاملين في القطاع السياحي ولاسيما القيادات.

وأدت الى اختفاء الرؤية الشاملة لماهية السياحة، بالاضافة الى أن كل المسئولين والقياديين الذين تولوا قيادة هذا الجهاز السياحي كانوا لايبدأون من النقطة التي انتهى عندها السابقون!

إن المشكلة الأساسية ليست في وجود هذا التعدد المؤسسي والتشريعي ولكنها تكمن في تداخل الاختصاصات والمهام وتضاربها، مما أدى الى إهدار الكثير من الجهود وانعدام الوصف الوظيفي لكل القطاعات العاملة في هذا المجال وحدوث ضبابية في الرؤية فيما يتعلق بالاختصاصات، وهذا بدوره ينعكس سلباً على السياحة ولاسيما الاستثمار السياحي.

الجانب الآخر من المشكلة يتمثل في اعتمادنا خلال الفترة الماضية على السياحة الثقافية والتاريخية فقط، دون أن نسأل أنفسنا عن أنواع السياحة الأخرى التي تُعد بلادنا من أغنى الدول في المنطقة بأنواع السياحة المختلفة فماذا عن سياحة البادية، والسياحة الجبلية والعلاجية؟ ثم ماذا عن سياحة الشواطئ والغوص وركوب الأمواج؟ وأخيراً ماذا عن سياحة التسوق والصحراء والترفيه وسياحة المهرجانات والمؤتمرات والطيران الشراعي؟!

للأسف أن كل هذه المقومات والعناصر السياحية لم تجد طريقها الى الاستغلال والاهتمام بعد.

ومن ضمن القضايا الأخرى مشكلة التصنيف السياحي، حيث تسود المزاجية والعشوائية العديد من المنشآت والمرافق السياحية، رغم وجود لوائح وقوانين بهذا الخصوص، إلا أنه لم يتم تطبيقها.

هنا وجب علينا أن نسأل أنفسنا هل نحن جاهزون ومستعدون فعلاً لخوض غمار المعركة السياحية وكسب رهان المنافسة حتى تستطيع سياحتنا أخذ نصيبها العادل من الحركة السياحية الدولية؟

أعتقد أننا بحاجة ماسة الى وقفة جادة مع أنفسنا أولاً فالقطاع السياحي بحاجة ماسة أولا الى الإعداد السليم والتهيئة الجادة!

التنمية السياحية

ويرى الأخ/مطهر أحمد تقي- رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية بأن صناعة السياحة لاتزال ضعيفة ومقدار اسهامها في النشاط الاقتصادي ليس بالمستوى المطلوب، وذلك على الرغم من العناصر والمقومات السياحية التي تنفرد بها بلادنا.

ويؤكد تقي على أن إحداث تنمية سياحية شاملة وفاعلة تشترك فيها جميع الجهات والأجهزة الحكومية كلٌ في مجال تخصصه ومسئولياته بالتعاون مع القطاع الخاص، كل ذلك كفيل بالنهوض بالواقع السياحي الحالي.

ويضيف رئيس الهيئة بقوله: في سبيل تحقيق ذلك سعت الهيئة منذ إنشائها الى الإسراع في انجاز خطوات عاجلة وهامة تُعيد مسيرة التنمية السياحية، فعمدت أولاً الى خلق قاعدة معلومات سياحية متبعة أسلوباً علمياً ومنهجياً في التخطيط والتنفيذ للتنمية السياحية المستقبلية من خلال إجراء المسوحات والدراسات اللازمة لتحديد المواقع المؤهلة للتنمية السياحية وإعداد المخططات العامة لها، فقامت الهيئة بتنفيذ برنامج المسح السياحي «المرحلة الأولى والثانية» للشواطئ والسواحل اليمنية وسلسلة المرتفعات الجبلية ومسح عشر محافظات بالاضافة الى أمانة العاصمة.

وإيماناً من الهيئة بأهمية تطوير قدرات جديدة على أساس قاعدة تنويع المنتج السياحي، عمدت الهيئة الى إعداد المخططات العامة والدراسات الفنية لمناطق ومواقع التنمية السياحية.

كما هدفنا الى تطوير مناطق ومواقع ينابيع المياه المعدنية الحارة للسياحة الطبيعية والعلاجية.

وركزت الهيئة على قضية الترويج للاستثمارات السياحية التي نوليها أهمية كبيرة وهناك مؤشرات طيبة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال من خلال التنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار تم تسجيل «٥٨» مشروعاً سياحياً جديداً خلال العام الماضي ٢٠٠٤م.

كما لدينا مشروع خطة عمل خلال «٢٠٠٥م»، نأمل أن تتحقق طموحاتنا على طريق تحقيق التنمية السياحية الشاملة، مع اعترافنا سلفاً بأن النجاح لن يتم إلا بتضافر جميع الجهود، فالعمل السياحي عمل جماعي أولاً وأخيراً.

أرقام مؤلمة!

يقول الأخ/عبدالجبار عبدالله سعيد الصلوي- مدير عام الشئون السياحية بوزارة الثقافة والسياحة: إن حصة اليمن لا تتعدى ٠،٠١٪ من اجمالي حركة السياحة العالمية عام ٩٧م والبالغ عددها «٦١٣» مليون سائح، فيما تشكل نسبة «٠،٠٥٪» من اجمالي حركة السياحة الاقليمية للشرق الأوسط البالغ عددها خلال نفس العام «١٤،٨» مليون سائح، لتمثل اليمن بذلك المرتبة الثامنة عشرة بين مجموع بلدان الشرق الأوسط واذا ماقارنا عدد السياح الواصلين الى اليمن مع بعض الدول العربية المتشابهة معها في طبيعة منتجها السياحي فسنجد أن الفارق كبير جداً، حيث كانت النسبة المتوسطة لنصيب اليمن في الأعوام «٩٥-٩٧م» بالنسبة لكل من الأردن وسورياً وسلطنة عمان هي ٧،٩٪، ٢٢،٠٪ على التوالي وهذا يعكس عدم الاستفادة من مقومات المنتج السياحي لليمن.

روشتة العلاج!

● يرى الأخ/نبيل الفقيه- وكيل وزارة الثقافة والسياحة أن روشتة العلاج للخروج من المأزق يتمثل في قيام الحكومة بتغيير السياحة من قطاع تحت بند الخدمات في الناتج القومي الى قطاع اقتصادي رئيسي، وبعد ذلك يأتي دور إعداد الاستراتيجية الوطنية للسياحة تكون شاملة وعامة، علماً بأن هناك استراتيجية تم إعدادها أواخر ٩٩م، إلا أنها لم تشهد أي تطبيق أو تنفيذ.

الجانب الآخر يتثمل في ضرورة استغلال الأنواع المختلفة من السياحة التي تزخر بها بلادنا وعدم الاقتصار على السياحة الثقافية، حيث أن المنتج السياحي اليمني الذي يقدم للسوق العالمي مازال يتركز في مشاهدة التراث المعماري وتاريخ وحضارة اليمن في الوقت الذي يشكل ٨٠٪ من الطلب السياحي العالمي على وسائل الراحة والاستجمام وسياحة الغوص والصحراء والترفيه والشواطئ والسياحة العلاجية.

كما يجب أن تنظر الدولة الى مسألة منح القروض الميسرة ذات الفائدة المنخفضة نظرة واقعية واعطاء مجال أوسع للمستثمرين في مجال السياحة أكثر مما يعطى للمجالات الأخرى وكذا العمل على إيجاد قاعدة معلومات واحصائيات سياحية دقيقة وحديثة، مع تنفيذ مسح شامل للمنشآت الايوائية والسياحية.

مع ضرورة التنسيق والتعاون الكامل والفاعل بين الوزارة والهيئات التابعة لها من جهة والمجالس المحلية في المحافظات من جهة أخرى.

كما أننا بحاجة ماسة الى العمل على خلق وتنمية وعي سياحي بين جميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه والمساهمة بتغيير النظرة القاصرة للسياحة وللعاملين فيها، وهذا لن ينجح إلا بدور فاعل للمسجد والمدرسة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وقبل هذا وذاك وسائل الاعلام المختلفة.

وتكتسب مسألة التصنيف السياحي أهمية بالغة فمن خلال الحرص على تطبيق التصنيف للمنشآت والمرافق السياحية فإننا بذلك نضمن رفع مستوى أداء الخدمة السياحية والارتقاء بها.

ولا ننسى الدور الهام الذي يكتسبه الترويج السياحي الفاعل، سواء كان ذلك من خلال المشاركات بالمعارض والمهرجانات السياحية الدولية التي يجب أن تتوفر فيها التخصص والمهنية والحرفية فهذه بورصة نقدم فيها أنفسنا للآخرين، أو كان ذلك من خلال استضافة إعلاميين أجانب أو الاعتماد على شركات اعلانية متخصصة في هذا المجال.

هذا وتقتضي الضرورة صدور قرار جمهوري يُحدد فيه المناطق السياحية ويوكل مسئولية ادارتها لوزارة السياحة، والعمل على إنهاء الازدواجية والتضارب الحاصل في الاختصاصات.

والتوسع في التعليم السياحي والفندقي من خلال القطاعين العام والخاص وتأهيل الكادر السياحي.

مع الاشارة الى نقطة هامة وهي أن تلك الخطوات السابقة تأتي بعد أن نكون قد هيأنا أنفسنا بالطريقة العلمية السليمة والصحيحة بعيداً عن العشوائية..

حيث من شأن ذلك أن يضع سياحتنا في مسارها الصحيح وباعتقادي ليس من الصعوبة تنفيذ ذلك النجاح في معالجة نقاط القصور تلك، طالما تضافرت الجهود وصدقت النوايا، وأدرك الجميع حقيقة وجود مشكلة تتطلب حلاً وعلاجاً فعالاً وسريعاً لامهدئات!!

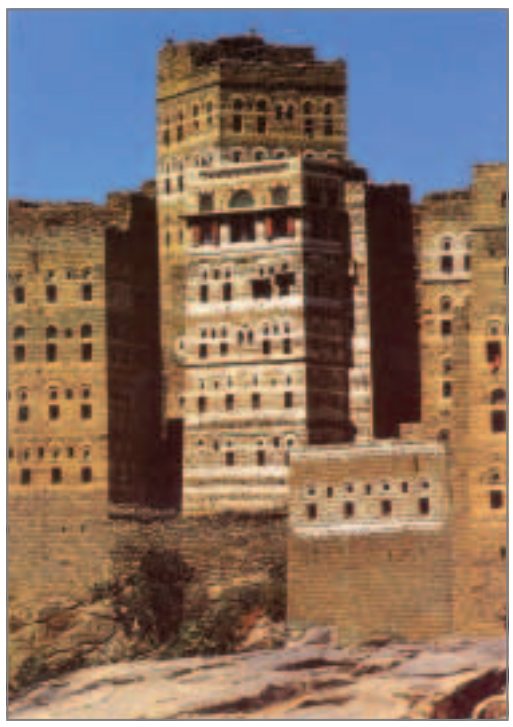

أشواق

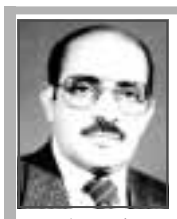

عبدالكريم الخميسي

في ملعب القاضي

● التقيت بالأمس أحد القضاة المرموقين وقلت له: أصبحت الكرة في ملعبكم يا قاضي. قال: ماذا تعني؟ قلت: بعد أن تم إعلان الحركة القضائية مؤخراً أصبحت الأنظار كلها مصوبة نحو القضاة، وأصبح اللوم كله على القاضي إذا لم يتحقق العدل ويسود الإنصاف.. وقد قيل قديماً (وحديثاً) أن العدالة في ضمير القاضي.

● قال: هذا الكلام يحتاج إلى تصحيح.. فالقاضي وحده لا يكفي، ومهما كان القاضي نزيهاً، وعادلاً، وفقيهاً، فإنه يحتاج إلى أن تتضافر معه جهود كثيرة رسمية وشعبية.. يحتاج إلى المواطن المنصف، ألم تسمع إلى الحكمة التي تقول لو أنصف الناس استراح القاضي.. ويحتاج إلى المحامي البارع الذي يستخدم براعته في تبصير القاضي وليس في تضليله، ويحتاج إلى الشرطي الأمين الذي ينفذ الحكم الشرعي بدون تردد ولا تسويف، ويحتاج إلى المسئول المحايد الذي لا يتدخل في شئون القضاء..

● قلت: ألا ترى أن كل ما ذكرته لا يعني شيئاً إذا كان القاضي بلا ضمير؟؟

● قال: نعم.. ولكن التفتيش القضائي موجود، وعليه تقع المسئولية في رصد الأخطاء والتجاوزات وإبلاغها للأجهزة المعنية.. وحينئذ سيكون: ((من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها..)) صدق الله العظيم.

وقفة:

● الاعتداء على مقر الموقع الإلكتروني (للمؤتمر نت) يثير الاشمئزاز ويستحق العقاب..!

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

لنساعد منكوبي تسونامي

● الكوارث الطبيعية لا تعرف حدوداً أو موانع سياسية، ولا تفرق بين أبيض أو أسود، والزلزال الذي حدث أمام جزيرة سومطرة الإندونيسية، وهيج المحيط ليقذف موجات (تسونامي) التي اجتاحت خلال دقائق مدن وقرى عدد من دول شرق آسيا امتدت أمواجه المدمرة إلى شواطئ الصومال واليمن وسلطنة عمان وكينيا وهذه الدول على بعد آلاف الكيلومترات.

● وخلال ساعات كانت وسائل الإعلام الدولية تتناقل أنباء مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص وتدمير مدن بكاملها، واكتساح ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية.. واستفاق الأحياء في تلك المناطق بعد تراجع المد الموجي من صدمة بدأت تداعياتها وخطورتها تبرز يوماً بعد يوم.

● أطفال مشردون، أسر بلا مأوى، منازل مدمرة، مياه ملوثة. زراعة مطمورة بالمياه المالحة، أمراض متفشية.

● وتصبح المأساة ليس فيمن رحل وابتلعته الأمواج أو وقعت عليه الأنقاض فمات، ولكن المأساة الحقيقية في من تبقى على قيد الحياة وهو لا يجد أي قدرة تساعده أن يقف على قدميه لمواجهة متطلبات هذه الحياة.

● من هنا كان واجب الوقوف الإنساني إلى جانب أولئك المنكوبين والمتضررين ليس بقصد تقديم الشكر والامتنان لنا، ولكن من منطلق الشعور بحجم المعاناة والذهول والضعف الذي حل بأولئك البشر والإحساس بالألم ومعاناة الآخرين في ظروف كهذه هو أنبل القيم الإنسانية التي يتصف بها الإنسان المسلم.. وخاصة عندما يترجم ذلك الإحساس بأفعال داعمة ومساعدة تفضي إلى تخفيف آلام ومعاناة هؤلاء الأشخاص.

● ونحن المعروفين بالتعاطف والتراحم وتقدير كل إنسان مهما كان عرقه أو ديانته بإمكاننا أن نعبره عن تضامننا ووقوفنا إلى جانب ضحايا تسونامي بما يستطيع إليه كل شخص فالقليل عند الله كثير.. وكما تمد يدك للآخرين.. فتوقع أن يمدوا لك أيديهم عند الشدائد.. فالإنسان لا يستغني عن خدمات أخيه الإنسان .

alariky@maktoob.com